

ندوة*

المشاركون في الندوة:

ممدوح نوفل جورج جقمان أحمد غنيم**

ممدوح نوفل: الموضوع الساخن هو موضوع خريطة الطريق وآفاقها في مراحلها الثلاث، وهي مرتبطة بالدولة الفلسطينية في سنة 2005. أعتقد أنه، على الرغم مما تحتويه هذه الخريطة من أفكار متقدمة قياساً بمراحل سابقة، فإن أفق تطبيقها بمراحلها الثلاث أفق ضعيف. فمع أن البداية قد تبدو مشجعة، وتحديدًا فيما يتعلق بالهدنة ووجود شبه إجماع فلسطيني عليها، وتجاوب إسرائيلي عملي، وترحيب أميركي، وإسناد عربي وإقليمي (الموقفان السوري والإيراني)، إلا إن من الصعب تجاوز المرحلة الأولى في ظل حكومة إسرائيلية يمينية على رأسها شارون.

شارون لن يوقف الاستيطان. ومجرد بقاء حكومة شارون موحدة يثير لديّ تساؤلاً بشأن الموافقة الإسرائيلية على الخريطة. فالحكومة الإسرائيلية الحالية حكومة مستوطنين، ولا يمكن لشارون أن يعلن وقف الاستيطان، بما فيه التكاثر الطبيعي، كما جاء في خطة ميتشل.

كذلك لا يمكن لشارون أن يوافق على انتخابات فلسطينية في المرحلة الثانية من الخريطة، لأنه كان ضد الانتخابات السابقة، وبالتحديد ضد مشاركة أهالي القدس في هذه الانتخابات. لا أتخيل أن يوافق شارون، وائتلافه اليميني، على انتخابات يشارك فيها سكان القدس، كما أنه ضد انتخابات فلسطينية يشارك فيها ياسر عرفات. فهم يريدون عزل ياسر عرفات، وهم يدركون أن عرفات إذا خاض الانتخابات سيفوز بلا

(*) عقدت في رام الله بتاريخ 2 تموز/ يوليو 2003، وأدارها عصام نصّار المدير المشارك لمؤسسة الدراسات المقدسية، وشارك في توجيه الأسئلة سليم تمّاري مدير مؤسسة الدراسات المقدسية، وساهم في تنسيقها وإعدادها للنشر خالد فراج.

(**) ممدوح نوفل: كاتب ومحلل سياسي؛ جورج جقمان: محاضر في جامعة بيرزيت ومدير مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية؛ أحمد غنيم: عضو اللجنة الحركية العليا لحركة "فتح".

منازع، في الوقت الذي تسعى الحكومة الإسرائيلية لتصفيته سياسياً. إن الموافقة الإسرائيلية، المقترنة بـ 12 تحفظاً، تتضمن موقفاً إسرائيلياً مراوفاً هدفه تجنب الصدام مع الإدارة الأميركية قبل انشغال هذه الإدارة بالانتخابات الرئاسية المقبلة. وأنا أعتقد أن الإدارة الأميركية ستدفع الأطراف إلى تطبيق المرحلة الأولى من الخريطة، ضمن الحد الأدنى، ولن تقاوم لتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة؛ بمعنى أنها لن تدخل في صدام مع الجانب الإسرائيلي من أجل تنفيذ المرحلة الثانية. لا أعتقد أن المرحلة الأولى سيتم تجاوزها، وخصوصاً أن مدة الهدنة ثلاثة أشهر فقط. وإذا بقي الحصار مفروضاً على ياسر عرفات، ولم يتم الإفراج عن دفعات كبيرة من الأسرى، ولم يتم فتح الطرق، ولم تحدث انسحابات جديدة من المدن، فإن الهدنة لن تستمر، وربما سيتم خرقها بعد عدة أسابيع، من الطرف الفلسطيني أو من الطرف الإسرائيلي على حد سواء، وبالتالي فإن مصير الخريطة سيكون كمصير خطة تينيت وميتشل وزيني. نحن بحاجة إلى قوة ثالثة، ولا أعني بذلك مجموعة الأشخاص العشرة المرافقة لجون وولف. هناك حاجة إلى قوة مراقبة دولية، قوات متعددة الجنسية، أو قوات أميركية، تساهم في عملية الفصل وحقق الدماء.

جورج جقمان: أوافق على تحليل ممدوح، لكن هناك وجهة نظر فلسطينية ثانية تأخذ المسار بجدية أكبر من ناحية قوة الدفع الأميركية، ومن الضروري الإشارة إليها. شخصياً لا أوافق على وجهة النظر الثانية هذه. وهنا أستذكر بعض النقاط: في إثر طرح خريطة الطريق قبل نحو عام، أي قبل بدء الحرب على العراق، كان الجانب الفلسطيني يبحث عن أسباب لرفضها، وكذلك الجانب الإسرائيلي. لكن بعد العدوان على العراق شعر الجانب الفلسطيني بأنه مضطر إلى قبولها مع تحفظات، وكذلك فعلت الحكومة الإسرائيلية. إلا إن موافقة شارون على الخريطة، وكما جاء في خطابه في قمة العقبة، لم تكن موافقة عليها كما هي، بل كما أقرتها الحكومة الإسرائيلية؛ أي بوجود التحفظات الـ 12.

لا أود الخوض في تفصيلات التحفظات الإسرائيلية تجاه الخريطة، إنما سأشير فقط إلى البند المتعلق بالقيادة الفلسطينية الجديدة والمختلفة. هذا البند يعتبر نصاً عاماً وغامضاً، وليس بالضرورة أن تكون القيادة الجديدة المطلوبة هي أبو مازن

وحكومته. وإذا اتضح أن حكومة أبو مازن ليست كذلك، فمن أين سيأتون بحكومة تتمتع بالموصفات المطلوبة في نظرهم؟ واضح أننا أمام مسلسل عقبات.

النقطة الأساسية فيما يتعلق بخريطة الطريق هي أن المساوئ الموجودة في مسار أو سلو موجودة كلها في هذه الخريطة، لكن بشكل أكبر. وأعني بذلك أن مسار أو سلو طويل ومتعرج، في المفاوضات وفي مختلف المراحل. ونحن الآن أمام مسار مجزأ إلى ثلاث مراحل، بل ثمة داخل كل مرحلة مراحل يسهل التعثر بمتطلباتها، ومن ثم ستكون هناك حاجة إلى إعادة التفاوض بشأن عدد لا حصر له من الأمور، وخصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار نمط الحكومة الإسرائيلية الحالية.

يبدو لي أننا أمام مسار متعرج، وأن أموراً كثيرة ستجعل المسيرة متعرجة ومتعثرة، وستجري ضغوط من هنا وهناك، وتحديداً على الجانب الفلسطيني لأنه الطرف الأضعف. لا أحد يدري إلى أين ستصل الأمور، وهذا مرتبط بقوة الدفع الأميركية. والسؤال هنا: إذا أخذنا في الاعتبار الانتخابات الأميركية المقبلة، هل ستكون قوة الدفع الأميركية كافية لإيصالنا إلى مرحلة الدولة المتوقعة في سنة 2005؟

سليم تماري: ممدوح نوفل وجورج جقمان شبها خريطة الطريق ببعض النواحي السلبية في عملية أو سلو، لكن أنصار الخريطة يشيرون إلى ثلاث نقاط تبين اختلافها عن تجربة أو سلو: الأولى التبني الدولي لهذه الخريطة، والثانية المبادرات التي يجب أن تأتي من الطرفين تبعاً، والثالثة وجود هدف نهائي، وهو إقامة دولة فلسطينية في نهاية المطاف.

جورج جقمان: فيما يتعلق بالدولة، الهدف المتفق عليه دولة فلسطينية مؤقتة ذات حدود مؤقتة. أما بالنسبة إلى المستقبل، فالأمر مفتوح - الحدود والسيادة ومصادر المياه والاستيطان، وهي قضايا خاضعة للمفاوضات في ظل موازين قوى ليست في مصلحة الطرف الفلسطيني.

صحيح أن هناك إجماعاً دولياً، لكن السؤال هو: من سيوفر قوة الدفع؟ لقد اقنع الجانب الإسرائيلي الأميركيين بضرورة استثناء الأوروبيين من المشاركة في مراقبة تطبيق خريطة الطريق في المرحلة الأولى. الدور الأوروبي ضعيف على الرغم من تأييد الأوروبيين للخريطة، ناهيك عن الدور العربي الرسمي الذي هو أضعف. فيما يتعلق

بإمكان الضغط على إسرائيل، فإن العنصر الأساسي الذي سيوفر الضغط هو الولايات المتحدة، وهناك علامة استفهام كبيرة فوق موقف الولايات المتحدة في مراحل متعددة. وبالتالي لا أقيم وزناً كبيراً للدعم الدولي للخريطة، لأن المحور هو موقف الولايات المتحدة. وبالنسبة إلى موضوع تزامن الخطوات فإننا نرى عدم وجود تزامن في الخطوات فيما يتعلق بالتزامات الجانب الإسرائيلي. أشير مرة أخرى إلى التفاهات الإسرائيلية - الأميركية بشأن خريطة الطريق وإلى الشروط التي وضعها الإسرائيليون قبل الموافقة على الخريطة، وهي مقرونة بالموافقة. لم تنشر هذه التفاهات، لكن ما نشر في الصحف العبرية يدل على أن هناك تقبلاً عاماً من الأميركيين للشروط الإسرائيلية وآليات تطبيقها، وهذا يشير إلى تفهم أميركي لما سمته إسرائيل القنابل الموقوتة واستثنائها من الهدنة.

أحمد غنيم: بمعزل عن المواقف الإيجابية المعلنة للأطراف المعنية بخريطة الطريق، ولا سيما مواقف الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، هناك مواقف سلبية كثيرة تحت الطاولة. لقد جاء القبول نتيجة غياب أي أفق سياسي آخر، ومشكلة الخريطة هي أنها لم تستخلص العبر من المشاريع السياسية السابقة التي اتسمت باستخدامها المنهج المتدرج في الموضوع الفلسطيني. وهذا المنهج يبقي الأمور في يد إسرائيل، التي تقوم بفرض وقائع جديدة على الأرض، وهذه الوقائع كانت دائماً تحرف مسار أية خريطة سياسية أو مشروع سياسي. المنهج المتدرج يترك المبادرة للطرف الذي يمتلك القوة، ويفرض وقائع جديدة على الأرض تؤدي إلى تغير المسارات المرسومة في الخريطة، أو في الخطة. هكذا سقطت أو سلو، وهذا ما سيؤدي إلى سقوط الخريطة لأنها تقوم على منهج سبق أن استخدم وثبت فشله.

هناك نقطة إضافية، وهي أن الخريطة لم تستخلص العبر من فشل قمة كامب ديفيد، ومن الاقتراح الأميركي الذي تقدم به بيل كلينتون، وتجاهلت الدماء التي سالت من الطرفين على خلفية المشروع الذي طرحه كلينتون. من صاغوا خريطة الطريق لم يسألوا أنفسهم لماذا فشلت مفاوضات كامب ديفيد، ولماذا وصلت إلى طريق مسدود وأدت إلى مواجهات، وقدموا وصفاً جديدة تؤدي إلى حائط جديد. وفي أحسن الأحوال إذا وصلوا إلى المراحل النهائية لن تطبق الخريطة. إنها ليست طريقاً إلى الحل، وإنما

هي طريق إلى الصدام مرة أخرى، وإلى استمرار المواجهة.

أعتقد أن الإدارة الأميركية ما زالت تفتقر إلى الشجاعة الكافية للتقدم باقتراح جريء يجيب عن الأسئلة الأساسية المتعلقة بالصراع في الشرق الأوسط، وما زالت تتعامل مع الموضوع بمنطق الانصياع لمتطلبات الرؤية الإسرائيلية، بيمينها ويسارها، وتتهرب من الاستجابة لقرارات الشرعية الدولية. وبالموازاة مع ذلك تسعى لاستخدام خريطة الطريق بمسارها المتعثر لقراءة المتغيرات السياسية الناجمة عن الحرب على العراق ووجود معادلة احتلالية جديدة في المنطقة، وما يمكن أن يسفر عنه الاحتلال الأميركي للعراق من تغير بالنسبة إلى سقف الأهداف الوطنية الفلسطينية، وذلك ضمن السياق العام للمنظومة الفكرية للسياسة العربية التي ستتعامل مع هذه المستجدات بتغيير سياستها وانتهاج سياسة واقعية مفرطة بشعورها بالهزيمة، وخصوصاً أن الدبابة الأميركية والطائرة الأميركية تصمان آذان المنطقة بأكملها.

عصام نصار: لو تخيلنا أن خريطة الطريق ستطبق، ما هو شكل الدولة التي نتحدث عنها هذه الخريطة، والمفروض أنها ستولد في سنة 2005؟

مدوح نوفل: أريد أن أعقب على الملاحظة التي أثارها سليم والمتعلقة بالموقف الإيجابي من خريطة الطريق بناء على النقاط الرئيسية الثلاث التي اعتبرت ميزات جديدة قياساً بمسار أو سلو، وهي: الدولة الفلسطينية، والتأييد الدولي، والتوازي في تنفيذ الالتزامات.

بالنسبة إلى الدولة، ما هو موجود في الخريطة أقل تحديداً ووضوحاً مما دار في مفاوضات طابا التي جرت في أوائل سنة 2001، وأيضاً أقل مما هو موجود في خطة كلينتون التي طرحت في أواخر سنة 2000، والتي تحدثت عن دولة فلسطينية كاملة وذات سيادة وعلى مساحة كامل أراضي الضفة الغربية. ما أقصد قوله هو أن ما طرح من مواقف في طابا متقدم أكثر من المطروح في هذه الخريطة.

عصام نصار: هل يمكن اعتبار ذلك تراجعاً أميركياً؟

مدوح نوفل: أستطيع القول إن هناك إدارة أميركية جديدة لا تريد أن تغامر، لكن قد تصل إلى النتيجة نفسها.

النقطة الثانية هي أن الإجماع الدولي والحديث عن التوازي وسنة 2005، قد نسفت في التحفظات الإسرائيلية. الحكومة الإسرائيلية تتعامل فقط مع الإدارة الأميركية في تطبيق هذه الخريطة؛ بمعنى أنها شطبت الإجماع الدولي، والإدارة الأميركية وافقت على هذا الطرح. وعملياً، في بداية تطبيق المرحلة الأولى، فإن الدور الأوروبي متغيب تماماً، وكذلك الأمم المتحدة وروسيا.

أيضاً موضوع التوازي والتوازي نفس الخريطة، إذ قالت إسرائيل أنها لن تستكمل الانسحاب من باقي المدن بعد انسحابها من شمال غزة وبيت لحم ما لم تتأكد من محاربة الإرهاب، وما لم تقم السلطة بتجريد "حماس" والجهاد الإسلامي من أسلحتهم. إذاً فالتحفظات الإسرائيلية نسفت الخريطة، وكما نعرف فإن الإدارة الأميركية وافقت على اثني عشر تحفظاً من مجموع أربعة عشر.

الجديد هو أن الخريطة استطاعت أن تجمع الطرفين مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات، وقد تعيدهما إلى حدود أيلول/سبتمبر 2000، وهذا ليس أمراً بسيطاً من دون وجود طرف ثالث ميداني على الأرض. شخصياً كنت أعتقد أن من الممكن العودة إلى حدود أيلول/سبتمبر 2000 من دون وجود طرف ثالث على الأرض.

عصام نصار: من الواضح أن موافقة حكومة محمود عباس على الهدنة، وعلى خريطة الطريق، جاءت نتيجة ضغوط أميركية ودولية. لكن ما هي الأسباب التي دفعت الفصائل إلى التنازل وإعلان الهدنة، ولا سيما حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي؟

أحمد غنيم: آخر ما حدث في موضوع الهدنة هو أن الفصائل خرجت ببيانات منفصلة، وكان الهدف من ذلك بالنسبة إلى الفصائل ألا تكون الهدنة مدخلاً إلى تطبيق خريطة الطريق.

حركتا "حماس" والجهاد لم يكن من الممكن أن تقبلا بخريطة الطريق، وهذا أهم الأسباب التي أدت إلى فشل حوار القاهرة. ولم تنجح المحاولات المصرية كلها في إقناع حركة "حماس" بقبول البرنامج السياسي، أي خريطة الطريق. ولهذا السبب لم يأت إعلان الهدنة من القاهرة، أو حتى من خلال مكتب رئيس الحكومة، لاعتقاد الحركتين أن محور برنامج المصريين السياسي حيال الموضوع الفلسطيني هو خريطة الطريق، وكذلك الأمر بالنسبة إلى حكومة أبو مازن.

أعتقد أن هناك طرفاً فلسطينياً قام بتحليل عميق للواقع السياسي والنضالي الذي تمر به القضية الفلسطينية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية، وأدرك أن من الممكن إنجاز الهدنة إذا تم تجاوز الخلاف السياسي المتمثل في الموقف من خريطة الطريق. لكن الهدنة لا تجيب عن السؤال المطروح الآن، وهو: ماذا بعد الهدنة؟ وأعتقد أن مؤسسة رئاسة الوزراء تفتقر إلى رؤية واضحة بالنسبة إلى مرحلة ما بعد الهدنة؛ أي ما بعد ثلاثة أشهر. وإذا لم تستطع الحكومة دفع الهدنة إلى أفق سياسي أوسع، ستنتهي الأشهر الثلاثة بالعودة إلى المربع الأول.

لماذا قبلت الفصائل الهدنة؟ هناك طرف أدرك المعضلة، وأدرك أن أمامنا ثلاثة خيارات: الخيار الأول خيار هدنة المنتصر، بمعنى الاستمرار في النضال إلى أن يطلب الإسرائيليون وقف إطلاق النار، ونطلب نحن الثمن السياسي الذي نريده؛ الخيار الثاني هو هدنة المهزوم، وهي أن يفرض علينا وقف إطلاق النار والقيام بإجراءات عسكرية وسياسية متوازنة، وهذا شرطه ضرب بنية فصائل المقاومة، ويتطلب اجتياح قطاع غزة، ومعناه - لو تم - إغلاق الحيز المكاني للقوى السياسية الموجودة في غزة، الأمر الذي يهدد الممارس للمقاومة لا المقاومة بحد ذاتها، لأن المقاومة ظاهرة تاريخية لا تهزم ولا تنتهي، والذي يهزم هو من يمارس المقاومة؛ الخيار الثالث هو هدنة أطراف تواجهت ووصلت إلى قناعة بأن لا طرف يستطيع أن يهزم الطرف الآخر ويفرض حلاً عسكرياً. هذه الأطراف قبلت الهدنة، ويسعى كل منها لوقف القتال على أمل فتح آفاق تغيير واقعه الحالي وتضيق عليه قوة ومتنفساً جديداً، إما للاستمرار في المواجهة وإما للوصول إلى حل سياسي مرضٍ للطرفين.

بالنسبة إلى "حماس" والجهاد، كان السؤال الموجه إلى "حماس"، وفي دمشق، هو: هل تريدون سحبنا إلى هدنة المهزوم؟ إذا سحبنا إلى هذا النوع من الهدنة سيكون الثمن كبيراً. لكن الهدنة بشكلها الحالي دفعت شراً كبيراً عن حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي، وحتى عن حركة "فتح".

لولم نقبل بالهدنة المطروحة حالياً في محاولة للبحث عن أوراق جديدة نضيفها إلى ما لدينا من أوراق، وفي محاولة لفتح آفاق جديدة تغير الواقع المحيط فينا محلياً وإقليمياً، لكننا دُفَعنا إلى هدنة المهزوم، التي تعني اجتياح قطاع غزة وتدمير البنية

التحتية كما جرى في الضفة الغربية. وإذا أُغلق الحيز المكاني الذي توجد فيه القوى الوطنية والإسلامية في هذه المرحلة من المقاومة ستمضي أعوام قبل أن تستعيد قوى المقاومة عافيتها على هذه الأرض. وهذا هو الأساس في قبول القوى الوطنية والإسلامية الهدنة، وليس خريطة الطريق أو أية أسباب سياسية أخرى. غير أنه يطلو للبعض الدخول من مدخل آخر والقول إن الهدنة تشكل مدخلاً إلى خريطة الطريق، لكن واقعياً ستستخدم الهدنة للدخول إلى خريطة الطريق وإن كان واقع ورؤية من وافق عليها مختلفين تماماً.

جورج جقمان: بموجب ما ذكره أحمد غنيم، الهدنة مرشحة للاستمرار، والسؤال هو: ماذا سيحدث بعد ثلاثة أشهر فيما يتعلق بموازن القوى؟

أحمد غنيم: مرشحة للاستمرار في حال أجبنا عن سؤال ما بعد الهدنة. نحن، حتى اللحظة، لسنا جاهزين للإجابة عن هذا السؤال، الأمر الذي قد يجعل الهدنة هشّة، وقد لا تصمد ثلاثة أشهر. العامل الوحيد الذي من الممكن أن تستفيد منه القوى الإسلامية هو تعزيز قدرتها على استجلاب رئات تنفس ممكنة في مدى ربما يصعب الحديث عنه بشكل واضح، لكنه فترة لصنع مناخ جديد من أجل استمرار حياة المقاومة.

عصام نصار: البعض يقول إن الهدنة قد تعني أن قوى المقاومة وصلت إلى قناعة بعدم جدوى الخيار العسكري في تحقيق أهدافها.

جورج جقمان: إن أحد الأمور التي أظهرتها الانتفاضة خلال الأعوام الثلاثة الماضية هو الحدود الممكنة لاستخدام القوة العسكرية لكلا الطرفين، حيث أن هناك قيوداً سياسية تحديداً على إسرائيل في كيفية استخدامها لقوتها العسكرية. لو كان في إمكان إسرائيل أن ترتكب مجازر ضد آلاف المدنيين لفلت وحسمت المعركة ميدانياً. لكن لهذا تبعات سياسية. أعتقد أن هذه النقطة ظهرت بنوع من الوضوح، والسؤال هنا: ما هي العبر السياسية الممكنة استخلاصها، حيث يوجد تيار في الجيش والحكومة يرغب في استمرار المواجهة عسكرياً لعله يأتي بنتائج؟

سليم تماري: التيار الذي تحدث عنه جورج جقمان يريد استمرار المواجهة العسكرية، على الرغم من وجود خسائر في الجانب الإسرائيلي، بهدف التهرب من أي استحقاق سياسي.

جورج جقمان: الهدنة موضوعياً فتحت الباب أمام بداية خريطة الطريق، على الأقل من وجهة نظر الحكومة الفلسطينية، بغض النظر عن وجهة نظر الآخرين. أرغب في العودة إلى السؤال الأول المتعلق بالدولة. من الخطأ الاعتقاد أن لخريطة الطريق تواريخ. صحيح أن هناك تاريخ سنة 2005 المتعلق بإقامة الدولة، كما تقول ديباجة الخريطة، لكن الخطة مبنية على الأداء، أي "أداء الأطراف"، والسؤال هنا: من الحكم بالنسبة إلى الأداء؟ وإذا كان الطرف الأميركي هو الذي سيحكم على الأداء وليس الرباعية، ونحن نعرف أن لإسرائيل سطوة ونفوذاً في الولايات المتحدة وفي الإدارة الحالية، فإنه يمكننا القول إنه لا يوجد تواريخ، علماً بأن الجدول الزمني المذكور في خريطة الطريق تخطاه الزمن.

سليم تماري: هناك إجماع من المتحدثين على أن صيغة المرحلة الأولى من خطة الطريق محكومة بالخلل القائم في التوازن بين الطرفين، وبالدعم الأميركي المتزايد، حتى بالمقارنة مع إدارة كلينتون السابقة، لمصلحة إسرائيل والتفسير الإسرائيلي لخريطة الطريق. إذا كان هذا صحيحاً، وإذا كان هناك تكهن من المتحدثين بأن الخطة ستفشل في نهاية المرحلة الأولى إن كتب لهذه المرحلة أصلاً النجاح، فإن من المهم معرفة ما هو نوع التفكير بين جميع الفصائل، بما فيها "حماس" والجهاد، فيما يتعلق بالاستفادة من الهدنة التي تحدث عنها أحمد غنيم. هل يجب أن نتبنى الهدنة كي نحافظ على حماية خيار المقاومة، وأن نستفيد من هذه الفترة لإعادة النظر في استراتيجيا النضال؟ ما هي استراتيجيا الجانب الفلسطيني في الاستفادة من الهدنة غير موضوع المقاومة؟ هل هناك إمكان لإعادة صوغ الرؤية الأميركية، ولا سيما بعد حرب العراق؟ هل هناك إمكان لدور أكبر للأوروبيين؟ هل هناك تفكير في تفعيل الجانب العربي؟ ما هي العناصر الجديدة الممكن إدخالها في الاستراتيجية الفلسطينية خلال الهدنة؟

مدوح نوفل: أعتقد أن هناك فصلاً وهمياً بين الخريطة والهدنة وآفاقها، ومحاولة من بعض الفصائل لتضليل جمهورها وقواها من أجل تبرير موقفها، وهي تعرف أنه سيقودها إلى خريطة الطريق. الهدنة وفق كل المقاييس ستقود إلى خريطة الطريق. تستطيع "حماس" والجهاد أن تفسرا الأمور كيفما تريدان، لكن موضوعياً "فتح"، أو على

الأقل قيادة "فتح" والرئيس ومؤسسة رئاسة الوزراء واللجنة المركزية، دخلت الهدنة على قاعدة عدم تحمل مسؤولية إفشال خريطة الطريق، واستجابة لمطلب أميركي ودولي (ممثل في اللجنة الرباعية) بالشروع في تنفيذ خريطة الطريق. "حماس" وافقت مكرهة على الهدنة بعد أن طالبتها إيران وسورية بذلك، وللكل اعتباراته الخاصة به. لكن لأول مرة هناك إجماع ضاغط إقليمي ودولي. و"حماس" تعرف، والشيخ ياسين يعرف، أنهما قبلاً بتمرير خريطة الطريق.

الشيء الآخر هو أن الاستجابة الإسرائيلية لم تحدث لأن إسرائيل خسرت 800 قتيل، أو لأنها أرهقت واستنزفت، وعلينا ألا نتوهم أننا وضعنا إسرائيل أمام خيار واحد هو الهدنة. إسرائيل وافقت على الهدنة للسبب نفسه الذي وافقت عليه القيادة الفلسطينية. هذا السبب الجوهرى هو تجنب الصدام مع الإدارة الأميركية. لكن الحكومة الإسرائيلية قرنت الموافقة بمجموعة التحفظات التي من شأنها أن تؤدي إلى نسف الخريطة.

أنا أختلف مع أحمد غنيم بشأن مرحلة ما بعد الهدنة، إذ إن لدى القيادة الفلسطينية جواباً واضحاً فيما يتعلق بهذه المرحلة، وهو المضي قدماً في تنفيذ خريطة الطريق من الألف إلى الياء. وإذا كانت الدوافع التي تحدث عنها أحمد غنيم هي سبب موافقة "حماس" والجهاد على الهدنة فهذا يعني القول وداعاً للعمل العسكري الفلسطيني، ليس وداعاً للانتفاضة، بل وداعاً لعسكرة الانتفاضة، لأن الأسباب التي ذكرت لن تتغير خلال ثلاثة أشهر.

الهدنة ليست إنهاءً للانتفاضة، بل لشكل طغى عليها، وهو العسكرة. والآن مطلوب من القوى المؤيدة للعسكرة أن تبلور موقفاً ورؤيةً موحدتين لمرحلة ما بعد فترة الأشهر الثلاثة، وأنا لست متفائلاً. وإذا لم تتنبه هذه الأطراف، وفوجئنا بسيارة مفخخة في قلب تل أبيب ثم بطائرة تغتال مقاوماً في غزة، فهذا يعني أن هناك عدم إحساس بالمسؤولية الوطنية في الجانب الفلسطيني. ويجب، في مثل هذه الحالة، أن تتحد القوى في مواجهة هذا الخروج عن الإجماع لتفادي نسف المصالح الوطنية الفلسطينية.

جورج جقمان: لنقل مثلاً إن الجانب الإسرائيلي نفذ عملية اغتيال وحدث رد فلسطيني على عملية الاغتيال، فإن الأمور ستعود إلى ما كانت عليه قبل الهدنة، أي

التفاوض بشأن وقف إطلاق نار جديد وهدنة جديدة.

في رأيي، الجانب الإسرائيلي يمتلك الأوراق الرئيسية فيما يتعلق بإنجاح المرحلة الأولى من خريطة الطريق. على سبيل المثال: إطلاق أعداد كبيرة من الأسرى الفلسطينيين، وإزالة الحواجز، ورفع الإقامة الجبرية عن الرئيس عرفات، كل هذه الأمور ستعزز بالتأكيد موقف القيادة الفلسطينية، وهذا سيؤدي على الأرجح إلى استمرار الهدنة، وربما إلى تأييد في الجانب الفلسطيني لفترة تسمى التقاط الأنفاس. لا أريد أن أقلل حجم المعاناة الفلسطينية في الضفة والقطاع خلال ما يقارب ثلاثة أعوام، وهذا قد يعزز الشعور بوجود حاجة إلى فترة أطول من أجل التقاط الأنفاس، وقد تنشأ مصلحة لكثير من الفلسطينيين لإطالة هذه المدة لمصالح متعددة.

مسألة خيار المقاومة واستمراره تتوقف على تأييد الرأي العام الفلسطيني، وتحت أي ظروف.

أحمد غنيم: أعتقد أنه ربما ليس من الحكمة القول إن لدى السلطة الفلسطينية، أو لدى المقاومة، رؤية واضحة وفهماً دقيقاً لما بعد الهدنة.

أنا أوافق على أن الهدنة، كما تقرؤها القيادة الفلسطينية، هي مدخل إلى خريطة الطريق. في المقابل، قراءة الفصائل لها فيها تمايزات كبيرة، وهي ليست قراءة تضليلية؛ بمعنى أنها لا تضلل نفسها، ولا تضلل الشعب الفلسطيني. المشروع الوطني والسياسي لـ "حماس" والجهاد الإسلامي مختلف تماماً عن مشروع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي فإن مقدمات ومداخل مشروع منظمة التحرير الفلسطينية مختلفة تماماً عن مقدمات المشروع الوطني للجهاد و"حماس"، وما نرى أنه نهايات للمشروع الوطني لا يعدو كونه بدايات في نظر الجانب الإسلامي. المدى المتاح لن يغير موقف "حماس" والجهاد من مطلب التحرير الشامل لفلسطين إلى الأخذ بالجزئي المتاح. "حماس" والجهاد لم تتغيرا من ناحية الرؤية الاستراتيجية للعمل. وكما أنه ليس لدينا رؤية تفصيلية واضحة لما بعد الهدنة، لا يوجد لديهما رؤية تفصيلية واضحة.

كل المقاومة دخلت الهدنة مضطرة، وما يجب فعله الآن هو البحث عن قاسم مشترك بين قوى المقاومة للإجابة عن سؤال ما بعد الهدنة. والسؤال المطروح هنا هو:

هل نستمر في قيادة الشعب الفلسطيني وفق رؤيتين واستراتيجيتين متناقضتين؟ إن تعارض الاستراتيجيات يؤدي إلى فوضى كبيرة على الأرض. والمطلوب الآن أن يمتلك زمام المبادرة تيار له أفق أوسع، وأن يأتي بالفصائل الإسلامية بعد أن تعاملت بشكل إيجابي في الموضوع العسكري لتتعامل بشكل إيجابي في الموضوع السياسي. كما دخلنا ودرسنا سيناريوهات المقاومة، علينا أن ندرس الخيارات السياسية، ويجب أن ننقل بالحركات الإسلامية من مستوى التفكير العسكري إلى مستوى التفكير السياسي.

سليم تماري: أود أن أدخل البعد العراقي لرؤية الجانب العربي والأبعد من حدود فلسطين في المعادلة الجديدة. لاحظنا أن هناك تزايداً في الدور العربي. حرب العراق سيطرت على مجمل الأحداث وأضافت عنصراً مهماً إلى المبادرة الأميركية والموافقة الأوروبية على خريطة الطريق. لكن كان هناك أيضاً دور متعاظم لمصر في الموضوع الأمني، ودور للخليج والسعودية في استخدام وساطتهما في التأثير في الحركات الإسلامية الفلسطينية. ولا ننسى دور الأردن الذي استضاف المنتدى الاقتصادي العالمي. هل، في رأيكم، حرب العراق والدور المتزايد لمصر والسعودية ودول الخليج هما إعادة صوغ لعلاج الصراع العربي - الإسرائيلي، وعودة إلى فترة سابقة كنا نظن أنها انتهت سنة 1988، أم أنهما مجرد زخم وبعد عروبي؟ هل نحن، في رأيكم، ندخل مرحلة جديدة نتيجة المساهمات العربية، وإذا كان الجواب نعم، ما هو أفقها، وما هي إرهاباتها؟ وإذا كان الجواب لا، لماذا لا؟

جورج جقمان: أود أن أشير إلى أن موضوع العراق موضوع مفتوح، وسنرى ما ستؤول إليه الأمور، ولا أدري من وجهة النظر الفلسطينية كيف سيؤثر، وإلى أي مدى. ما كان غائباً في النقاش حتى الآن هو الموضوع الجوهرى في الوضع الفلسطيني، والمتعلق لا باختلاف الرؤى واختلاف الاستراتيجيات، وإنما بغياب آليات فعالة للتوصل إلى اتفاق بشأن المواقف السياسية. وربما تتيح الهدنة فرصة للوصول إلى هذا الأمر.

عندما تألفت حكومة عباس قيل إن هناك حكومتين في فلسطين، وأنا أقول إن هناك ست حكومات. ماذا يعني وجود تفاوض مباشر بين دول عربية وأجنبية مع ستة أطراف، حتى لو كانوا جالسين في الغرفة نفسها؟ هذا يعني أنه لا يوجد قرار فلسطيني

واحد. ما جرى خلال الانتفاضة هو أن هناك شرعية لمقاومة الاحتلال، وفقدان الشرعية لقرار سياسي موحد. نعم، يجب أن يكون هناك قرار فلسطيني واحد، وسلطة واحدة. والسؤال هنا هو: كيف يكون القرار الفلسطيني واحداً، أو بالأحرى كيف يمكن إيجاد شرعية لقرار فلسطيني موحد كي نستطيع الاتفاق على الاستراتيجيات؟

الحل ليس من باب المثل العليا السابقة، وإنما من باب الواقع. والحل العملي هو إجراء انتخابات تشريعية آمل بأن تكون "حماس" وجميع الفصائل جزءاً منها. من دون ذلك سيخسر الجميع، وربما تخسر القضية. إذا كان هناك أي فائدة للهدنة فهي أنها قد توصلنا إلى مرحلة الانتخابات.

عصام نصار: في ظل الأوضاع الدولية والضغط، ألا تعتقد أن الانتخابات يمكن أن تخرج بنتيجة جزائرية* إلى حد ما؟

جورج جقمان: أمامنا كثير من العقبات. لا أدري ما هو موقف الولايات المتحدة من مشاركة "حماس" في الانتخابات. يجب أن تكون الانتخابات مطلباً وطنياً فلسطينياً، وهي ليست ممارسة وطنية وإنما ممارسة سيادية في ظل هذه الأوضاع. وهنا أستذكر انتخابات البلديات سنة 1976 تحت الاحتلال عندما نجح مرشحو منظمة التحرير الفلسطينية.

ممدوح نوفل: أود العودة إلى التعليق على الموضوع العراقي وعلاقته بطرح خريطة الطريق. في رأيي أن خريطة الطريق أقرب إلى مشروع عروبي من كونها مشروعاً أميركياً. والسؤال هنا هو: لماذا لم تتدخل الإدارة الأميركية بهذا الثقل قبل حرب العراق، وكأن صحوة حدثت؟ أعتقد أن الأمر لا يمكن عزله عن الموضوع العراقي، بل هناك علاقة مباشرة من ناحيتين: الناحية الأولى، على المستوى الرسمي والشعبي الأميركي، هناك طرح بأن الأميركيين لا يأتون إلى المنطقة فقط للحرب والاحتلال، وقد قال جورج بوش في العتبة لمحمود عباس أنه ذهب إلى أفغانستان من دون أن يستشير أحداً، وذهب إلى العراق ورفض اعتراض الآخرين ولم يأخذ به، وأنه حرر الشعب

(*) المقصود فوز الإسلاميين في انتخابات الجزائر سنة 1991، وإلغاء الدولة لهذه النتيجة، وما عقب ذلك من أعمال عنف ما زالت مستمرة إلى الآن. (المحرر)

الأفغاني وحرر الشعب العراقي، ويريد أن يحرر الشعب الفلسطيني ويأتيه بدولة، وما على الشعب الفلسطيني إلا السير قدماً معه ومحاربة الإرهاب. الموضوع إذاً مرتبط بالعراق، أي أن الطرح الأميركي من حيث التوقيت جاء لامتصاص أجواء عربية رسمية وشعبية للتجاوب معه؛ ومن ناحية أخرى، يتعلق الأمر بمستقبل العراق، أي أن الأميركيين بحاجة إلى تهدئة جبهة فلسطين ليتفرغوا لجبهة العراق.

لكن أود أن أحذر من مسألة مهمة، وهي أن أي رهان على نتائج مباشرة من تطور الوضع في العراق إيجاباً هو رهان وهمي وخطر جداً، ومن المبكر الحديث عنه. قبل الانتخابات الأميركية، وقبل سنة 2005، ليس هناك أمل بأن يؤثر الموضوع العراقي في الموضوع الفلسطيني؛ بمعنى أنه خلال العامين المقبلين لا يمكن الرهان على أن المقاومة العراقية ستدفع الإدارة الأميركية إلى تغيير سياستها المنحازة إلى إسرائيل. وما أستطيع قوله هو إنني لا أتوقع من الشعب العراقي مقاومة جديّة وفعالة قبل عامين. وقد لا تحدث مقاومة جديّة.

أمّا بالنسبة إلى الدور العربي، فأنا أرى أنه اختلف بعد العراق عنه قبل العراق؛ إذ من الملاحظ غياب جامعة الدول العربية، سواء في الموضوع الفلسطيني أو في الموضوع العراقي. هناك دور لدول. ولو تفحصنا دور هذه الدول لوجدنا أنه دور متكيف إزاء السياسة الأميركية في مرحلة ما بعد العراق، ومتجاوب مع متطلبات هذه السياسة، ولا يهدف إلى انتزاع مزيد من الحقوق السياسية الفلسطينية، بل يعكس مزيداً من المتاجرة بالقضية الفلسطينية، وأنا أقصد بذلك النظام الرسمي العربي.

فعلى سبيل المثال جاء تفعيل الدور المصري بإيعاز أميركي، وفي سياق تهيئة الوضع الفلسطيني للتجاوب مع السياسة الأميركية؛ بمعنى الهدنة ووقف إطلاق النار. وربما تكون هذه مصلحة فلسطينية، لكن لا يمكن النظر إلى الدور المصري من زاوية أنه نهضة لدور عربي جديد يهدف إلى إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وإنما على العكس، يوجد تراجع في الدور العربي مع الأسف الشديد.

النقطة الأخيرة: فيما يتعلق بالانتخابات لا أرى أن هناك أفقاً لإجراء انتخابات تشريعية فلسطينية. وحتى لو قلنا إننا سنجري انتخابات تحت الاحتلال، فإن شارون لن يوافق على مشاركة أهالي القدس في هذه الانتخابات، وهناك ربع مليون فلسطيني

مقدسي شاركوا في انتخابات سنة 1996.

جورج جقمان: لكن شارون يميز بين الأرض والسكان. وفي خطابه الذي أشار فيه إلى أن فلسطين محتلة وتراجع عنه، قال إن ما قصده هو السكان لا الأرض.

ممدوح نوفل: أعتقد أن الموقف الليكودي وموقف الأطراف المشاركة في الحكم من موضوع القدس لا يسمحان بمشاركة أهالي القدس في الانتخابات.

جورج جقمان: هذا لم يكن بين التحفظات الـ 14 التي طرحتها حكومة شارون على الإدارة الأميركية بالنسبة إلى خريطة الطريق.

ممدوح نوفل: لم يرد هذا الموضوع كتحفظ، وربما لا يمكن إيراده كتحفظ.

أنا لست متفائلاً بتوحيد الرؤية الفلسطينية خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، لأن ثمة خلافات داخل التنظيم الواحد، وأشك في أن كلاً من التيار الإسلامي والمعارضة سيكون جاهزاً لتوحيد الموقف.

جورج جقمان: لو كان هناك إمكان لانتخابات فلسطينية، هل يعتبر هذا في رأيك آلية للتوصل إلى قرار فلسطيني موحد.

ممدوح نوفل: مفهوم الديمقراطية في الساحة الفلسطينية ما زال حتى اللحظة غير مكتمل؛ بمعنى أن الأقلية لا تلتزم بقرار الأغلبية في البرلمان. المعارضة الفلسطينية غير قادرة حتى الآن على اتخاذ موقف ديمقراطي يتمثل في خضوعها لقرار الأغلبية.

جورج جقمان: إذا خرج فلسطيني عن الإجماع في موضوع الهدنة وتم اعتقاله فلن يكون هناك شرعية لعملية الاعتقال.

ممدوح نوفل: هناك شرعية وسلطة منتخبة.

جورج جقمان: السلطة القائمة قاربت على انتهاء دورتها الثانية، ولا يوجد سلطة أبدية. هنا أشدد على ضرورة إجراء الانتخابات من أجل سلطة شرعية تعمل على تطبيق القانون.

أحمد غنيم: آلية الانتخابات وتداول السلطة والتعددية وحقوق المعارضة أمور ليس من السهل الوصول إليها، ذلك بأن هناك خلافات في الرؤية السياسية. وأرى أن من الجدير أن يبدأ حوار حقيقي عميق غير نفعي للاتفاق على رؤية قصيرة المدى،

وليس مطلوباً البحث في موضوع الخلافة الإسلامية، وإنما التوافق على برنامج قصير المدى.

فيما يتعلق بالموضوع العربي، تسعى الولايات المتحدة لإجراء تغييرات في أدوار الدول العربية. وكما أشار ممدوح، هناك غياب لدور جامعة الدول العربية، ومع هذا الغياب هناك دفع أميركي كبير لزيادة وزن الدول الصغيرة في الحدث السياسي، وتخفيف دور الدول الكبيرة، والسبب في ذلك هو أن الأداء الجماهيري في الدول الكبيرة في الوطن العربي يؤثر في سياساتها. أنظر الحذر في السياسة المصرية، وكذلك في السياستين السورية والسعودية. السياسة الأميركية تريد أن تستعوض عن الدول العربية الكبيرة بالدول العربية الصغيرة لمعرفتها وعلمها بأن الشارع العربي في الدول الكبيرة مملوء بالكراهية تجاه الولايات المتحدة الأميركية. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>